



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

التعليم المهني وسوق العمل في العراق

كيف يمكن ردم الفجوة بين التعليم المهني ومتطلبات سوق العمل؟

أحمد خضير حسين



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

التعليم المهني وسوق العمل في العراق كيف يمكن ردم الفجوة بين التعليم المهني ومتطلبات سوق العمل؟

أحمد خضير حسين*

تمهيد

يواجه التعليم المهني في العراق كثيراً من المعوقات والتحديات التي تتركز في الموازنة بين مخرجات هذا النوع من التعليم وحاجات سوق العمل المستقبلية، فضلاً عن الإهمال الواضح وما يرافقه من انخفاض في الإنتاج المحلي، وغياب التنسيق بين الوزارات لتوفير فرص العمل، والنظرة المتدنية للتعليم المهني على أساس الأدنى مقارنة مع التعليم الجامعي، وكذلك ظروف سوق العمل الحالية غير القادرة على استيعاب تلك المخرجات.

تتصف العلاقة بين التعليم المهني ومتطلبات السوق بعدم التوازن بين مناهج التعليم والتدريب واحتياجات التنمية وسوق العمل، فضلاً عن غياب التخطيط والإدارة في إعداد قوة عمل مؤهلة للتعامل مع التغيرات المتسارعة وانعكاساتها على طبيعة احتياجات سوق العمل، وعليه سائر خريجي التعليم المهني الذين يواجهون مشكلة البطالة، ويبحثون عن فرص عمل بعيدة عن اختصاصاتهم.

تسلط هذه الورقة الضوء على الفجوة بين التعليم المهني ومتطلبات سوق العمل، وتعرض واقع التعليم المهني بمكوناته وأهدافه ومؤثراته، فضلاً عن التحديات التي تواجه سوق العمل من حيث القوى النشطة اقتصادياً، ومؤشرات معدل البطالة، وتفترض الدراسة وجود علاقة عكسية بين خريجي التعليم المهني، ومتطلبات سوق العمل.

أولاً: التعليم المهني الواقع المنسي.

التعليم المهني بالمعنى المتبع في هذه الدراسة هو نظام تعليمي تتضمن خطته الدراسية مواد نظرية عامة، ومواد نظرية تطبيقية وتدريب عملي تكون فيه مدة التعليم ثلاث سنوات بعد إكمال مرحلة الدراسة المتوسطة، يحصل فيها الطالب على المهارات والقدرات، إذ يضم خمسة تخصصات: (زراعي، وصناعي، وتجاري، وفنون تطبيقية، والحاسبات).

* قسم الدراسات الاجتماعية في مركز البيان.

يُعدُّ قطاع التعليم والتدريب المهني الوسيلة التي تمكّن المشاركين من اكتساب المهارات العملية والإدارية وفهمها، وتمكّنهم من العمل في مهنة، أو مجموعة من المهن المحدّدة، إذ تُوفّر هذه المهارات العملية في مجموعة واسعة من الإعدادات عن طريق مقدمي الخدمات التعليمية والتدريبية المختلفة في كلا القطاعين العام والخاص، ويزوّد التعليم المهني المشاركين بالمهارات المهنية التي لا غنى عنها للمشاركة الفعّالة في العمل والحياة، كالوعي الذاتي والثقة بالنفس، وتعزيز العلاقات الشخصية، والمواطنة، ومهارات الاتصال والتواصل، والريادة⁽¹⁾، ويمكن القول إنّ أهمية التعليم المهني وهدفه يمكن إنجازها على النحو الآتي:

أهمية التعليم المهني

يشكّل التعليم المهني أحد فروع نظام التعليم الثانوي، ولكن بإدارة منفصلة، ويمتلك الطلاب حق الاختيار للتعليم الثانوي المهني مباشرة بعد المرحلة المتوسطة، إذ يتلقّون المهارات المهنية؛ لتهيئتهم إلى الانضمام في المهن المختلفة بعد تخرّجهم في مدارس التعليم المهني⁽²⁾. وله مكانة متميزة تحتلّ سلم الأولويات؛ لما له من علاقة بمشاريع التنمية، كما يمثل أهم عناصر الوصل والارتباط بين النظام التعليمي وسوق العمل، إذ أصبح التعليم المهني يؤدّي دوراً مهماً ومحورياً في تسيير دفة الحياة الاقتصادية والاجتماعية بوصفه أحد الروافد الأساسية في إعداد الملاكات الوطنية، ومكافحة البطالة، ورفع مستوى المعيشة، ويحتل هذا النوع من التعليم أهمية كبيرة في الدول المتقدمة، حتى أنّ بعض الجامعات قد توجهت لأخذ حصتها من هذا القطاع بوصف التعليم المهني ضرورة اجتماعية، ولعلّ تجربة اليابان خير دليل، إذ تكفل قطاع الصناعة هناك بتوفير معظم برامج التعليم الفني والتدريب المهني وذلك بنسبة تصل إلى (75%) من تلك البرامج، أمّا الباقي فيخصص من وزارة التربية من جانب، ومن جانب آخر يكون التعليم المهني وثيق الصلة بين الأهداف التربوية من ناحية، وبالعالم سوق العمل من ناحية أخرى، وله صفات منها ما يلي:

- يجب أن يستمر في التطوير والتحديث في الوسائل والأساليب ومواكبة التطورات.
- أن يكون ذا مردود اقتصادي عالٍ، ويحاول المزج في مواقع العمل والتدريب.

1- Atchoerena, D. Delluc, A. (2001) Revisiting Technical and Vocational Education in Sub - Saharan Africa: an update on trends innovations and challenges. Paris.

2- عبدالستار رائف، دور مخرجات التعليم المهني في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل في العراق، المجلد 4/ العدد 9، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2012، ص 409.

- أن يكون تخطيطه منسجماً مع البيئة ويوفر السلامة الأمن للعاملين والتجهيزات.
- أن يرتبط ارتباطاً مباشراً بسوق العمل واحتياجاته.
- أن يقدم خدمات عملية لقاء أجور تدفع من قبل الجهات المستفيدة سواءً أكانوا أفراداً، أم شركات، أم مؤسسات⁽³⁾.

مؤشرات التعليم المهني

شكّلت أول مديرية عامة للتعليم المهني عام 1972 وفي عام 1975 صدر القانون رقم (198) بتأسيس المؤسسة العامة للتعليم المهني، وكان عدد المدارس بداية تأسيسها (15) مدرسة صناعية، و(15) مدرسة زراعية، و(5) مدارس تجارية، وكان عدد الطلبة من الذكور والإناث (2500) طالب صناعي و(1500) طالب زراعي، و(500) طالب تجاري، وفي عام 1992 صدر أمر بتحويل المؤسسة العامة للتعليم المهني إلى مديرية عامة مرتبطة بوزارة التربية؛ بسبب ظروف العراق السياسية، وتدهور إمكانياته الاقتصادية.

يبين جدول رقم (1) مؤشرات التعليم المهني في العراق⁽⁴⁾

الأعوام	2015-2014	2016-2015	2017-2016	2018-2017	2019-2018	2020-2019
التعليم المهني						
عدد المدارس	223	267	280	305	314	316
عدد شعب الصفوف	2200	2527	2589	2620	2695	2777
عدد الطلبة المقبولين الجدد	14524	16637	16281	15032	16881	17613
عدد الطلبة الموجودين	44696	51138	53003	50039	50603	52131
عدد الطلبة التاركين	2151	2679	1888	1558	1607	1280
عدد أعضاء الهيئة التدريسية	10549	11371	11159	10976	107411	

3- طارق علي العاني، ونصير أحمد، الشراكة في مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2017، ص 119.

4- وزارة التخطيط، مؤشرات التعليم، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، على الرابط الإلكتروني: qi.vog.tisoc.www

✓ بلغ عدد المدارس المهنية (316) مدرسة للعام الدراسي 2019/2020، منها (306) مدرسة مهنية في المناطق الحضرية، و(10) مدارس في المناطق الريفية موزعة على (9) مدارس صناعية و(1) مدرسة زراعية، وبمقارنة المدارس المهنية جميعها مع العام الدراسي السابق ارتفع عدد المدارس المهنية بنسبة (1%)، إذ كان عددها (314) مدرسة مهنية على مستوى الحضر والريف، وارتفع أيضاً عدد المدارس المهنية في الفترة (2015/2016 - 2019-2020) بنسبة (18.4%) إذ كان عددها (267) مدرسة مهنية في العام الدراسي (2015/2016).

✓ توجد في المدارس المهنية (2777) جميعها شعبة للصفوف كلها للعام الدراسي 2019/2020 تتوزع على المدارس الصناعية، والتجاري، والحاسوب، وتقنية المعلومات، والفنون التطبيقية، والزراعية، بنسب على التوالي (56.1%)، و(22.2%)، و(14.1%)، و(6%)، و(1.9%) في حين كان عدد الشُعَب (2695) شعبة في العام الدراسي (2018/2019) وهذا يعني أنّ هناك ارتفاعاً في عدد الشُعَب (2695) شعبة في العام الدراسي (2018/2019)، وهذا يعني أنّ هناك ارتفاعاً في عدد الشُعَب بنسبة (3%)، وفي الفترة (2015/2016 - 2019/2020) ارتفع عدد الشُعَب الموجودة في مدارس التعليم المهني بنسبة (10%) إذ كان عددها (2527) شعبة في العام الدراسي (2015/2016).

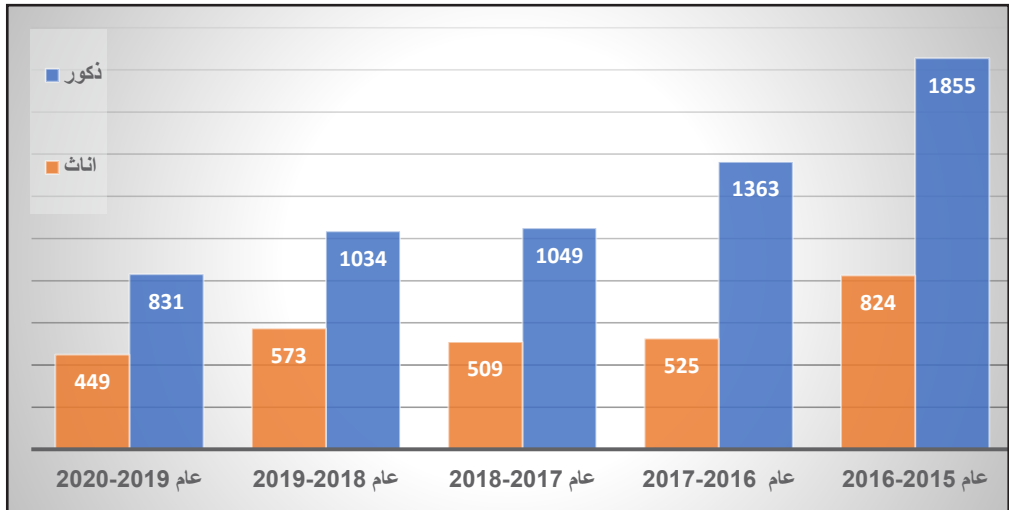
✓ بلغ عدد الطلبة المقبولين الجدد في المدارس المهنية كلها (17613) طالب وطالبة للعام الدراسي (2019/2020)، وكانت نسبة الإناث منهم (29%)، في حين شكّل عدد الطلبة المقبولين في المدارس الصناعية نسبة مقدارها (54.3%)، وفي المدارس التجارية بنسبة (21.2%)، وفي مدارس الحاسوب وتقنية المعلومات فقد بلغت نسبة (16%)، أمّا في مدارس الفنون التطبيقية فقد بلغت (7%)، أمّا المدارس الزراعية فنسبتها (4.3%)، إذ كان عددهم (16881) طالب وطالبة، وارتفع أيضاً في الفترة (2015/2016 - 2019/2020) بنسبة (6%)، إذ كان عددهم (16637) طالب وطالبة في العام الدراسي (2015/2016).

✓ بلغ عدد الطلبة الموجودين في المدارس المهنية كلّها (52131) طالب وطالبة للعام الدراسي (2019/2020)، إذ شكّلت نسبة الإناث منهم (26.4%)، وشكّل عدد الطلبة الموجودين في المدارس الصناعية نسبة مقدارها (56%)، تليها المدارس التجارية بنسبة (21.4%)، ثم في مدارس الحاسوب وتقنية المعلومات (15.2%)، ثم مدارس الفنون التطبيقية بنسبة (6%)، وأخيراً في المدارس الزراعية (2%)، وقد ارتفع عدد الطلبة الموجودين بنسبة (3%) عن العام الدراسي

السابق، إذ كان عددهم (50603) طالب وطالبة، وارتفع عددهم في الفترة (2015/2016-2019/2020) بنسبة (2%)، إذ كان عددهم (51138) طالب وطالبة في العام الدراسي (2015/2016).

✓ أظهرت النتائج أنّ عدد الطلبة التاركين بلغ (1280) طالب وطالبة في العام الدراسي (2019/2020) نسبة الإناث منهم (35.1%)، ويشكّل عددهم في المدارس الصناعية أعلى نسبة، إذ بلغت (48.3%) من إجمالي عدد الطلبة التاركين، تليها في المدارس التجارية بنسبة (28%) في مدارس الحاسوب وتقنية المعلومات، إذ بلغت نسبتها (12%)، ثم في مدارس الفنون التطبيقية بنسبة (8%)، وأخيراً المدارس الزراعية بنسبة (5%)، وقد انخفض عدد الطلبة التاركين في المدارس المهنية كلها مقارنة مع العام الدراسي السابق بنسبة (20.3%)، إذ كان عددهم (1607) طالب وطالبة في العام الدراسي (2018/2019)، وانخفض عدد الطلبة التاركين في الفترة (2015/2016-2019/2020) بنسبة (52.5%)، إذ كان عددهم (2679) طالب وطالبة في العام الدراسي (2015/2016).

بيّن الشكل رقم (1) عدد الطلبة التاركين ووفق الجنس في التعليم المهني



(إنّ عدم توفير فرص عمل لخريجي المدارس المهنية، وغموض مستقبلهم المهني، وعدم وجود تعيينات للطلبة المتخرجين من التخصص المهني، فضلاً عن قلة اهتمام الدولة بخريجي المدارس المهنية

أسباب تدفع الطلبة إلى العزوف عن التعليم المهني، لذا ينبغي الاهتمام بهذه الفئة والتركيز على متطلباتها بما يلائم احتياجات الأسواق المحلية، أي: العمل على تشغيل المعامل والمصانع وتفعيل القطاع الخاص لكي يستفاد من مهارات الطلبة الخريجين).

ظهر عدد أعضاء الهيئة التدريسية في المدارس المهنية كلها (10741) مدرس ومدرسة للعام الدراسي (2019/2020) نسبة الإناث منهم (47%)، وقد ظهر بأن نسبة أعضاء الهيئة التدريسية في المدارس الصناعية والمدارس التجارية ومدارس الحاسوب وتقنية المعلومات والمدارس الزراعية ومدارس الفنون التطبيقية هي (67%) (20.4%) (7%) (3%) (3%) على التوالي، انخفض عدد أعضاء الهيئة التدريسية في المدارس المهنية عن العام الدراسي السابق بنسبة (2.1%)، إذ كان عددهم (10976) مدرس ومدرسة في العام الدراسي (2018/2019)، وانخفض في الفترة (2015/2016 - 2019/2020) بنسبة (6%)، إذ كان عددهم (11371) مدرس ومدرسة، وقد بلغ نصيب عضو الهيئة التدريسية الواحد من الطلبة (5) طالب/تدرسي، وتتفاوت قيمة هذا المؤشر في فروع المدارس المهنية ففي كل من المدارس الصناعية (4) طالب/تدرسي، والزراعية (2) طالب/تدرسي وفي المدارس التجارية (5) طالب تدرسي، وفي مدارس الفنون التطبيقية فقد بلغ هذا المؤشر (10) طالب / تدرسي، أمّا في مدارس الحاسوب وتقنية المعلومات فقد بلغت (11) طالباً/تدرسياً.

مكونات التعليم المهني في العراق

يضم التعليم المهني في العراق خمسة مكونات رئيسة، هي⁽⁵⁾:

- **التعليم الصناعي:** وهو التعليم الغالب على فروع التعليم المهنية الفنية المختلفة ويضم الاختصاصات الآتية: (ميكانيك عام، وسيارات، والمعادن «اللحام»، والكهرباء، وصيانة الحاسبات، وتكنولوجيا صناعية، واتصالات، ونجارة قوالب خشبية، وتبريد وتكييف هواء، وبناء وإنشاءات، وسباكة، وصناعات كيميائية، وصناعات غذائية، وخزف وسيراميك، ورسم هندسي، وغزل ونسيج-، وطباعة، ومكننة زراعية)، ويبلغ عدد طلابه للأعوام الدراسية 2019-2020 الذكور (27232)، والإناث (1898)، بما مجموعه (29130) طالب، ويوجد الفرع الصناعي

5- وزارة التربية، إحصائيات التعليم المهني في العراق للعام الدراسي 2019-2020، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي، جمهورية العراق، 2020، ص3-2.

في (189) مدرسة تشكل أعلى نسبة (60%).

- **التعليم التجاري:** يضم التعليم التجاري اختصاصات متنوعة تشمل ثلاثة، هي: (إدارة، ومحاسبة، والسياحة وإدارة الفنادق) وبلغ عدد طلبته للعام الدراسي 2019-2020 الذكور (4511)، والإناث (6637) بما مجموعه (11184) طالب، ويضم (102) مدرسة بنسبة (23.3%).

- **الحاسوب وتقنية المعلومات:** الذي يضم أربع اختصاصات وهي: (تجميع الحاسوب وصيانته، وشبكات الحاسوب، والإدارة الإلكترونية، وأجهزة الحاسوب، والهاتف المحمول) وبلغ عدد طلبته للعام الدراسي 2019-2020 الذكور (5842)، والإناث (2059) بما مجموعه (7901)، ويضم (11) مدرسة بنسبة (4%).

- **التعليم الزراعي:** وهو اختصاص عام مدارس منتشرة في المحافظات التي تنتشر فيها الأراضي الزراعية، والمياه العذبة، وقد مرَّ بمراحل تميَّزت بالازدهار، والانتشار وتجهيزه بأحدث التقنيات، وبلغ عدد طلبته للعام الدراسي 2019-2020 الذكور (764) والإناث (67) بما مجموعه (831) طالب، ويضم (10) مدارس بنسبة (3.2%).

- **تعليم الفنون التطبيقية:** وهو التعليم يختص في دراسة التدبير المنزلي والفنون البيئية وتربية الطفل والديكور، وبلغ عدد طلبته للعام الدراسي 2019-2020 الذكور (13)، والإناث (3108) بما مجموعه (3121) طالب، ويضم (4) مدارس بنسبة (1.3%).

أهداف التعليم المهني

يُشير قانون العمل العراقي لعام 2015 ضمن المادتين (24، و25) إلى أن هدف التدريب المهني هو تدريب مَنْ هم في سن ما قبل التشغيل، وتزويدهم بالخبرات الفنية لجميع أنواع العمل؛ لإمداد قطاعات العمل المختلفة بما تحتاج إليه من مهارات فنية ذات اختصاص، وتطوير المستويات الفنية، ورفع مستوى الكفاءات المهنية والإنتاجية⁽⁶⁾، يقابلها نظام التعليم المهني رقم (3) لسنة 2002 الذي يهدف إلى إعداد ملاكات فنية مؤهلة علمياً وعملياً عن طريق الدراسة النظرية والتدريب العملي والتطبيق الميداني، لسد متطلبات سوق العمل، أو مواصلة الدراسة في المجالات -6 قانون العمل رقم 37 لسنة 2015، جمهورية العراق، ص15-14.

المهنية المختلفة، فضلاً عن تمكين الطلبة من فهم الحقائق والمعلومات المهنية وتطبيقها في الحياة العملية بوسائل حديثة، وعد العمل ركيزة من ركائز التنمية والتربية، ولا سيّما العمل اليدوي، وتمكين الطلبة من ممارسته داخل المدرسة وخارجها بوصفها وسيلة فاعلة من وسائل التدريب، وتنمية الروح التعاونية ومشاركة الطلبة في النشاطات بما يخدم المجتمع، ويطور قدراتهم الإنتاجية الجماعية، وتفهم الطلبة مبادئ اقتصاد السوق، والعلاقات مع القطاع الخاص؛ لتلبية احتياجاته من الاختصاصات المهنية⁽⁷⁾.

ثانياً: سوق العمل في العراق: التحديات وعدم المواءمة.

استعرضنا فيما سبق مؤشرات تتعلّق بالتعليم المهني في العراق، والتي تعبّر عن أهمية التعليم المهني ومؤشراته، فضلاً عن مكونات التعليم المهني وأهدافه، لذا سنوجز أهم التحديات التي تواجه سوق العمل، وعدم مواءمته مع مخرجات التعليم والتدريب المهني وفقاً للآتي:

القوى النشطة اقتصادياً

تُشيرُ إحصائيات الجهاز المركزي العراقي إلى أنّ عدد السكان في العراق لعام 2021 بلغ (41.190.658)، إذ يقسّم على (20.810.479) ذكور، و(20.380.658) إناث، أي: إنّ هناك تقارباً بين الجنسين، في حين بلغت نسبة السكّان من الفئة العمرية (64-15 سنة).

بلغ معدل النمو السكاني (2.30%)، وهو معدل يفوق كثيراً من بلدان العالم المتقدّمة، والذي لا يتجاوز (2.2%)، في حين بلغ معدل النشاط الاقتصادي للسكان (15 سنة فأكثر) (41.39%)، إذ إنّها منخفضة وهي من أوطأ النسب المشاركة في النشاط الاقتصادي في العالم. يقابلها نسبة مساهمة الذكور في النشاط الاقتصادي هي بحدود (72%)، في حين لم تمثل نسبة مساهمة الإناث سوى (13.30%)⁽⁸⁾.

تؤكّد المؤشرات الاقتصادية استمرار حالة التغافل تجاه اتخاذ إجراءات إصلاحية في مجال الاقتصاد خاصة ضمن بيئة ممارسة أنشطة الأعمال المحلية، إذ حصل العراق على مؤشر قيمته (صفر) ضمن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019/2020 الصادر من البنك الدولي، إذ لم

7- علاء حسين صبري، التعليم المهني، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2017، ص32-31.

8- تقرير ممارسة الأنشطة الاقتصادية، صحيفة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، 2020، ص1.

تستهدف العراق مجال الاقتصاد الخاص بأية خطط تطويرية، أو إصلاحية في هذه الفترة، في حين توقفت نسبة ودرجة سهولة ممارسة الأنشطة الاقتصادية في العراق عند حدود (44.7) نقطة من أصل (100) نقطة، في الفترة نفسك، وهي نسبة قليلة قياساً بنسب اقتصاديات أكثر تأزماً من العراق كالاقتصاد الضفة الغربية، وقطاع غزة مثلاً، إذ حققت نسبة بلغت (59.7) نقطة، و(60) نقطة في 2019-2020⁽⁹⁾.

مؤشرات معدل البطالة

يعاني العراق من ارتفاع مضطرب في نسبة العاطلين عن العمل، خصوصاً بين الشباب من خريجي مدارس التعليم والتدريب المهني، والجامعات، وحملة الشهادات العليا، واستمر هذا الارتفاع لتطال آثاره السلبية أكثر فأكثر الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (15-30) عاماً، وتظهر الإحصائيات الرسمية أنّ معدل البطالة الرسمي -حالياً- بلغ متوسط قيمته (13.74%) من إجمالي قوة العمل (15 عاماً فأكثر) عام 2020، ووصل على صعيد فئة الشباب الذكور (10%) مقارنة بالمتوسط العالمي (6.43%) على أساس (181) دولة، في حين بلغ القيمة المتوسطة للإناث (30.59%) مقارنة بالمتوسط العالمي التي بلغت (8.40%) على أساس (181) دولة⁽¹⁰⁾.

ومع تأكيد المواثيق والعهد الدولية الفرص المتكافئة والمشاركة بالحياة الاجتماعية والسياسية، فضلاً عن الدستور العراقي الدائم لعام 2005، فضلاً عن السياسة العامة للدولة في سياسة التشغيل الوطنية 2010-2014، وخطة التنمية الوطنية 2013-2017 والإستراتيجية الوطنية للشباب 2013-2020⁽¹¹⁾، إلا أنّ ثمة ترابطاً مباشراً بين بطالة الشباب والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بلد معين، إذ بحث تقرير موجز لعام 2013 صدر عن البنك الإفريقي للتنمية في بيانات من (24) دولة نامية، ووجد ترابطاً بين البطالة وانعدام الاستقرار السياسي⁽¹²⁾.

9 - Ahmed kudhair Hussein, the reality of entrepreneurship among Iraqi youth-opportunities& challenges, iq forum of policy making consultants- London, 2021, p5.

10- أحمد خضير حسين، واقع الشباب العراقي في مجال البطالة: أرقام وإحصائيات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021، ص3.

11- عدنان ياسين مصطفى وآخرون، مرايا سوسولوجيا: الشباب والبيئة «جدلية التمكين والتسكين» بغداد، 2016، ص89.

12- أحمد خضير حسين، واقع الشباب العراقي في مجال البطالة: أرقام وإحصائيات، مصدر سابق، ص4.

الفجوة بين التعليم المهني وسوق العمل

يعاني النظام التعليمي من ضعف ارتباطه بالتخطيط الاقتصادي عموماً، ومن غياب التنسيق معه في أغلب الأحيان، أي: عدم الانسجام بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وترجع مشكلة عدم المواثمة بين الخريجين وسوق العمل إلى عدم الترابط بين مناهج البرامج الأكاديمية، ومهارات مخرجات العملية التعليمية، وغياب منهجية مؤسسية للتنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق المحلي والإقليمي، فضلاً عن عدم انسجام المناهج العملية مع احتياجات أسواق العمل المحلية، والإقليمية والعالمية فضلاً عن عدم الانسجام مع اتجاهات أسواق العمل المستقبلية المحتملة⁽¹³⁾.

مع انخفاض نمو التعليم المهني والفني قياساً إلى نسبة نمو التعليم الأكاديمي وخصوصاً على المستوى الجامعي، ومع الإجراءات الكبيرة لتشجيع التعليم المهني والفني وتوسيعهما؛ لضرورته القصوى في توفير حاجة التنمية إلى القوى العاملة الماهرة والفنية المتعلمة والتي تشكل الكوادر الوسطية لمستويات العمل المختلفة، إذ نقص عدد طلاب هذا النوع من التعليم من (65750) طالب لعام 2001 إلى (17617) طالب لعام 2019، وكانت نسبة الإناث في هذه المدارس أقل، مع وجود فرق كبير بين الإناث والذكور في مجالات دراسية عديدة في هذا النوع من التعليم⁽¹⁴⁾، إذ إنَّ ابتعاد الطلبة عن التعليم الفني والمهني، وانصرافهم إلى التعليم الأكاديمي؛ بسبب ما يتيح هذا الأخير من إمكانية للحصول على شهادة أكاديمية (بكالوريوس) أعلى من الشهادة التي يمنحها التعليم الفني والمهني (دبلوم)⁽¹⁵⁾.

مع غياب الدعم المالي، وقلة الاهتمام بالكوادر التدريسية، وعدم مواكبة التطور الحاصل بالمناهج الحديثة، فضلاً عن عدم وجود سوق عمل مغري وجاذب لخريجي التعليم المهني، ومجهولية مستقبلهم، وضعف الاستثمار والتدريب، وفقدان جزء كبير من المعدات والأجهزة والمكائن في المدارس المهنية، تبقى الفجوة وقد تزداد مع الترهُّل الحاصل في مدارس التعليم المهني، وعليه ينبغي

13- عبدالرزاق عبدالجليل العيسى، وآخرون، واقع وتحديات التعليم العالي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق- بغداد، 2020، ص 11.

14- الأمم المتحدة البنك الدولي، التقديرات المشتركة لإعادة البناء والإعمار في العراق، نيويورك، 2003، ص 2.

15 - حارث حازم أيوب، وأحمد عبدالعزيز، أسباب عدم ملائمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات التنمية، مجلة دراسات موصلية، العدد 13، العراق، ص 188.

على الحكومة أن تسلط الضوء على هذه المدارس عن طريق البرامج والندوات وتخصيص ميزانية للنهوض بواقع مدارس التعليم المهني في العراق.

التوصيات

- التخطيط المسبق والتنبؤ بأوضاع سوق العمل واحتياجاته، وبناء نماذج تنبؤ بأوضاع سوق العمل، والتعرف على الاحتياجات الفعلية في المدى القريب والمتوسط، ورسم السياسات والبرامج الخاصة بالتعليم والتدريب المهني.
- وضع إستراتيجية واضحة للتدريب والتعليم تجعل المخرجات متوافقة مع متطلبات سوق العمل، وتتخذ احتياجات وألويات القطاع الخاص الآنية والمستقبلية بنظر الاعتبار⁽¹⁶⁾.
- على الجهات المسؤولة متابعة النقص الحاصل في الأجهزة والمعدات وتزويد المدارس بأجهزة ومعدات حديثة.
- تشريع قانون يضمن توفير فرص عمل لخريجي المدارس المهنية.
- العمل على إنشاء مراكز للتوجيه المهني؛ لتوجيه الطلبة وتوعيتهم بسوق العمل ومتطلباته.
- على الجهات المسؤولة كوزارة التربية إنشاء مراكز بحوث للتعليم والتدريب المهني.

16- عبدالستار رائف، مصدر سابق، ص420.